اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) في قطاع المساعدات: نظرة عامة على ستة أشهر

خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH)

أبريل 2024 -سبتمبر 2024

SEAH HRS

خطة الإبلاغ المنسقة

حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي

قائمة المحتويات

1 مقدمة 2

2 اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) ضد متلقي المساعدات

من أين تم الإبلاغ عن الحوادث؟ 4
من الذي أبلغ عن الحوادث وكيف تم الإبلاغ؟ 6
ما نوع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها؟ 8
من كانوا الضحايا/الناجين؟ 9
من كانوا الجناة المزعومين؟ 10
ماذا كانت نتائج الحوادث؟ 12
ما هي المساعدة التي تم تقديمها؟ 15
ما هي الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها؟ 17

3 اتجاهات الاعتداء والاستغلال الجنسي ضد الموظفين

من أين تم الإبلاغ عن الحوادث؟ 19
من الذي أبلغ عن الحوادث وكيف تم الإبلاغ؟ 19
ما نوع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها؟ 19
من كانوا الضحايا/الناجين؟ 20
من كانوا الجناة المزعومين؟ 20
ماذا كانت نتائج الحوادث؟ 20
ما هي المساعدة التي تم تقديمها؟ 22
ما هي الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها؟ 22

4 التحديات والدروس المستفادة 24

مقدمة

لا يزال الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) يشكل تحديات كبيرة داخل قطاع المساعدات، كما أظهرت التقارير الأخيرة عن استغلال النساء والفتيات السودانيات اللواتي فررن من النزاع من قبل العاملين في المجال الإنساني والقوات الأمنية المحلية. تؤثر هذه الانتهاكات سلبًا على نزاهة وفعالية جهود المساعدات والتنمية. ومن أجل تقليل المخاطر، ومنع الحوادث، والاستجابة بشكل فعال، يجب على القطاع الاستفادة من البيانات التحليلية لتحديد نقاط الضعف ومعالجة الأسباب الجذرية بشكل حازم.

استجابة لذلك، تم تطوير خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (HRS) كإطار موحد لتسهيل جمع وتقديم بيانات مجهولة الهوية قابلة للمقارنة حول حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. يتيح هذا النظام إجراء تحليل شامل للاتجاهات والأنماط، مما يعزز فهمنا للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ويحدد أولويات الإجراءات التصحيحية. منذ توسع خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) في سبتمبر 2023، تضاعف عدد المشاركين في النظام أكثر من مرتين، حيث تساهم الآن 74 منظمة، مما يبرز أهميتها المتزايدة وملاءمتها لهذا القطاع.

يغطي هذا التقرير 178 حادثة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تم الابلاغ عنها عن طريق خطة الإبلاغ المنسقة ، في الفترة ما بين 1 أبريل 2024 إلى 30 سبتمبر 2024، بما في ذلك الحالات التي تم الإبلاغ عنها خلال هذه الفترة دون تحديد تواريخها.

وينقسم التقرير إلى قسمين:

1. القسم الأول يتناول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ضد مستقلي المساعدات ومجتمعاتهم (ويمثل 63% من الحوادث).
2. القسم الثاني يركز على حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل التي تؤثر على الموظفين (ويمثل 37% من الحوادث).

القيود

يظل قلة الإبلاغ تحديًا كبيرًا في القطاع، حيث أن أعضاء خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) يمثلون حاليًا نسبة ضئيلة فقط من المنظمات الإنسانية. لذلك، لا يعكس هذا التقرير اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على مستوى القطاع بأكمله، ولا يقدم صورة شاملة عن حوادثها وانتشارها. بينما تسلط الرؤى الواردة الضوء على القضايا الأساسية التي تتطلب تدخلاً مستهدفًا، فإن الحصول على فهم أعمق للاتجاهات والتغييرات والأنماط يتطلب مشاركة أكبر.

يجب تفسير التغييرات في البيانات بحذر، حيث قد تكون ناتجة عن تغييرات في عدد المنظمات المشاركة في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) بين فترات الإبلاغ، بدلاً من أن تعكس تغيرات حقيقية في الممارسات. على سبيل المثال، قد تشير التفاوتات في استخدام آليات الشكاوى المجتمعية (CBCMs) إلى أن المنظمات الجديدة التي انضمت تعتمد بشكل أكبر على هذه الآليات، بدلاً من الإشارة إلى تحسن عام في القطاع.

ومع ذلك، توفر بعض النتائج المتكررة في التقارير، مثل الإحصائية التي تشير إلى أن واحدًا من كل ثلاثة ضحايا أو ناجين هم أطفال، معلومات موثوقة. هذه الثوابت تساعد في تحديد الاتجاهات الرئيسية، بينما يجب التعامل بحذر مع الاختلافات المنعزلة عن السياق و فهمها في سياقها المحدد، خاصة عند التحليل على المستوى الإقليمي أو الوطني. يساعد هذا في تجنب التفسير المبالغ فيه وضمان استخدام البيانات بشكل مسؤول.

مع تزايد عدد المنظمات المشاركة في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) واستمرار تقديم البيانات من مجموعة مستقرة من المنظمات، خاصة على المستوى الوطني، سيصبح التحليل أكثر دقة وتمثيلاً. هذا سوف يساعد في فهم التغييرات بشكل أفضل، واكتشاف التحسينات والمخاطر الجديدة، وتعزيز جهود الوقاية والاستجابة المستهدفة.

المرجع

للاستشهاد بهذا التقرير، يرجى استخدام المرجعية التالية:

"تحالف المعايير الإنسانية الأساسية (CHS)
اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) في قطاع المساعدات:
ظرة عامة على ستة أشهر، ديسمبر 2024"

في حال إقتباس أجزاء محددة، يرجى التأكد من الإشارة الدقيقة إلى المصدر وتحديد رقم الصفحة عند الحاجة. لأي استفسارات إضافية، يرجى التواصل عبر seah.hrs@chsalliance.org.

بتمويل من
Foreign, Commonwealth & Development Office

I . الاتجاهات في الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ضد متلقى المساعدات

من أين تم الإبلاغ عن الحوادث؟

خلال فترة التقرير هذه، تم الإبلاغ عن **حوادث الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش في 30** دولة، مما يسلط الضوء على مدى انتشار آليات الإبلاغ الحالية والقيود المرتبطة بها.

- شكلت أفريقيا 62% من الحوادث، حيث ساهمت **وسط أفريقيا** وحدها بنسبة 38%، وهو ما يتوافق مع الاتجاهات السابقة.
- حلت **جنوب آسيا** في المرتبة التالية بنسبة 14% من التقارير.
- سجلت كل من **أمريكا الجنوبية** (4%)، **شرق أوروبا** (0%)، **منطقة البحر الكاريبي** (0%)، **غرب أفريقيا** (7%) مستويات منخفضة بشكل مستمر، على الرغم من العمليات الإنسانية الكبيرة في هذه المناطق

يُثير هذا التفاوت في التقارير تساؤلات هامة حول العوامل التي تشجع أو تعيق الكشف عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في سياقات العمليات المختلفة.

على مستوى الدول، كانت أعلى أعداد الحوادث المبلغ عنها في:

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** 33%، بما يتوافق مع الاتجاهات السابقة.
- **بنغلاديش:** 10%
- **جمهورية أفريقيا الوسطى:** 5%
- **نيجيريا:** 5%

ونظراً للمدى الجغرافي الواسع للحوادث، فإن جميع البلدان الأخرى تمثل أقل من 5% من إجمالي الحوادث المبلغ عنها.

.

مناطق الحوادث المبلغ عنها

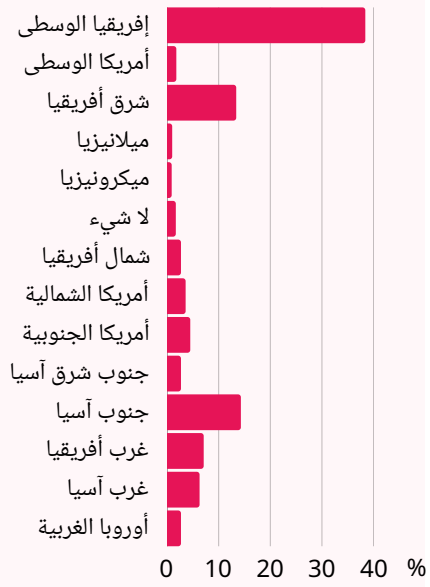

يُظهر تحليل عدد حوادث الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش مقارنةً بوجود المشاركين في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) في أعلى 15 دولة ذات المخاطر العالية، حسب تصنيف مخاطر الاستغلال **الجنسي (SEA)** التابعة لمجموعة التنسيق بين الوكالات (IASC)، عدة اتجاهات مهمة:

تتمتع دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبنغلاديش، ونيجيريا بنسب **أعلى من الحوادث المبلغ عنها في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي،** ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المترابطة.

- **مخاطر الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش العالية وآليات الإبلاغ الفعّالة:** في المناطق التي تشهد مخاطر عالية من الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش، من المحتمل أن تستثمر المنظمات في أنظمة إبلاغ قوية.
- **الوجود المستمر للعمل الإنساني:** يساعد الوجود الطويل للعمل الإنساني في بناء الثقة داخل المجتمعات، مما يسهل الإبلاغ عن الحوادث من خلال العلاقات المتأصلة.
- **التوعية المجتمعية والمعرفة:** جلسات التوعية المنتظمة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) وأنظمة الإبلاغ والدعم المتاحة تمكّن المجتمعات من الإبلاغ عن الحوادث. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعرفة الواسعة بحوادث الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش غالبًا ما تكون محفزًا لزيادة معدلات الإبلاغ.

يركز هذا التقرير فقط على الحوادث المبلغ عنها من خلال خطة الإبلاغ المنسقة HRS. وبالتالي، لا ينبغي تفسير المعلومات حول المواقع الجغرافية على أنها تشير إلى البلدان التي تحدث فيها أكبر عدد من حوادث الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش (SEAH). غياب الحوادث المبلغ عنها من دولة معينة في هذا التقرير لا يعني انخفاض حدوث الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش في تلك المنطقة، كما أن العدد المرتفع للتقارير لا يعني بالضرورة زيادة انتشار الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش.

على الرغم من وجود ملحوظ لخطة الإبلاغ المنسقة (HRS)، فإن دولًا مثل **اليمن وأفغانستان والسودان وهايتي ومالي وتشاد لم تُسجل أي حوادث استغلال** و اعتداء وتحرش جنسي. كما أن دولًا مثل **إثيوبيا والصومال وجنوب السودان تظهر نسبًا منخفضة في الإبلاغ** (3.6%، 1%، و2% على التوالي)، رغم وجود العديد من المنظمات التابعة لـ HRS في تلك البلدان. إن غياب التقارير لا يعني غياب الحوادث بالضرورة، كما تم التأكيد مؤخرًا في تقارير من تشاد، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدة عوائق رئيسية تعترض عملية الإبلاغ.

- **عوائق الوصول والثقة:** غالبًا ما تمنع القيود المتعلقة بالوصول والأمن الفاعلين الإنسانيين من التواصل المباشر مع المجتمعات. وبالتالي، يضطرون للاعتماد على الوسطاء في تقديم المساعدات، مما يزيد من مخاطر الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش (SEAH)، ويترك المجتمعات في كثير من الأحيان غير مدركة لآليات الإبلاغ أو مشككة في فعاليتها.
- **الخوف من الانتقام/فقدان المساعدة:** غالبًا ما يخشى الضحايا/الناجون من الانتقام من الجناة، بما في ذلك الموت، أو فقدان الوصول إلى المساعدات، مما يبرز الفجوات الكبيرة الحماية التي تسكت الضحايا وتعيق الإبلاغ.
- **الوصمة الثقافية والأعراف الاجتماعية:** يخشى الأفراد من العار أو الانتقام أو التهميش، بل وحتى تهديدات السلامة الشخصية (مثل الموت)، مما يمنعهم من الإبلاغ. في المناطق التي تنتشر فيها عدم المساواة بين الجنسين وتعتبر قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) من المحرمات، قد يختار الضحايا/الناجون الصمت لتجنب العواقب الاجتماعية أو تهديد سلامتهم الجسدية.
- **نقص خدمات الدعم وضعف المساءلة:** يساهم غياب خدمات الدعم الموثوقة، وضعف المساءلة، وطول مدة التحقيقات، وردود الفعل المحدودة، والنتائج غير المرضية في تقليص الثقة في قدرة المنظمات على الاستجابة بفعالية، مما يمنع الضحايا/الناجين من الإبلاغ.

بعض المناطق، مثل **أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وغرب أفريقيا**، أظهرت معدلات منخفضة بشكل مستمر للإبلاغ عن حوادث الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش (SEAH) في خطة الإبلاغ المنسق (HRS)، رغم وجود عدد كبير من المشاركين في النظام. يشير هذا إلى أن نقص الإبلاغ ليس مقتصرًا على البلدان ذات المخاطر العالية التي حددتها تصنيف SEARO، وقد يكون ناتجًا عن وجود حواجز محلية تعيق الإبلاغ.

أعلى 15 دولة في تصنيف SEARO (IASC)

1. اليمن - 7.7
2. سوريا - 7.5
3. سوريا -7.5
4. أفغانستان - 7.4
5. جنوب السودان - 7.4
6. لسودان - 7.4
7. إثيوبيا 7.0
8. ميانمار - 7.0
9. جمهورية الكونغو الديمقراطية - 6.8
10. مالي - 6.7
11. جمهورية أفريقيا الوسطى 6.7
12. هايتي - 6.7
13. فلسطين - 6.6
14. النيجر - 6.2
15. تشاد 6.2

تم التحديث في نوفمبر 2024

خريطة الحوادث المبلغ عنها

خريطة الوجود العملياتي لخطة الإبلاغ المنسق (HRS)

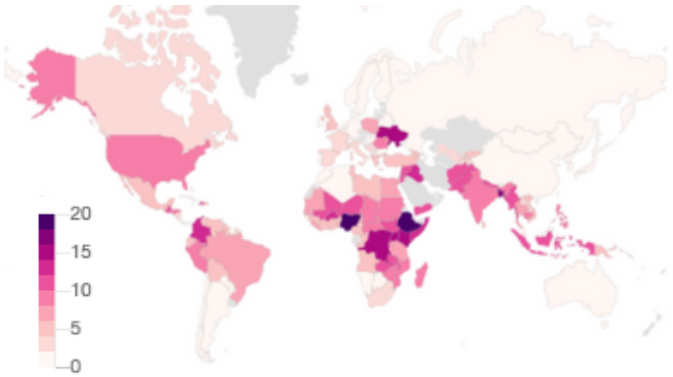

التوصيات

1. **إجراء تقييمات منتظمة وسياقية بمشاركة المجتمع حول العوائق أمام الإبلاغ:** بالتنسيق مع شبكات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (PSEA)، يجب إجراء تقييمات تشاركية تركز على الحواجز التي تحول دون الإبلاغ، مع إيلاء اهتمام خاص لتجارب النساء والفتيات اللواتي يكنّ أكثر عرضة للاستغلال والاعتداء الجنسي. يجب أن تهدف هذه التقييمات إلى تحديد الحواجز المحلية التي تعترض الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وتقديم توصيات لتعديل أنظمة الإبلاغ لتكون أسهل في الوصول إليها و وتراعي الفروق بين الجنسين و العمر، وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع.
يعد هذا أمرًا بالغ الأهمية بشكل خاص في مناطق مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وغرب أفريقيا، حيث معدلات الإبلاغ منخفضة على الرغم من وجود كبير للعمل الإنساني.

2. **دعم لخطة الإبلاغ المنسقة (HRS) من قبل شبكات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH:** يمكن لشبكات PSEAH دعم الخطة والترويج لها لتشجيع المزيد من المنظمات، خصوصاً المحلية، على الانضمام. يساهم هذا التأييد في مواءمة نظم الإبلاغ مع خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) ويوفر الوصول إلى بيانات دقيقة حول اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على مستوى الدول، مما يحسن دقة البيانات ويدعم جهود الوقاية والاستجابة المستهدفة بشكل أفضل.

من الذي أبلغ عن الحوادث وكيف تم الإبلاغ؟

كما في التقارير السابقة، **تم الإبلاغ** عن حوالي ثلث الحوادث مباشرة إلى الموظفين، في حين بلغت نسبة الحوادث التي تم الإبلاغ عنها عبر آليات الشكاوى المجتمعية (CBCMs) 25% (مقارنة بنسبة 11% في التقرير السابق).

عند النظر في القناة المستخدمة للإبلاغ حسب نوع الحادث، يتم استخدام آليات الشكاوى المجتمعية (CBCMs) **بشكل أكبر للإبلاغ عن الاستغلال الجنسي** (في 36% من التقارير مقابل 23% للاعتداء الجنسي و 18% للتحرش الجنسي). لم تظهر أي اختلافات ملحوظة أخرى في قنوات الإبلاغ حسب نوع الحادث.

قناة الإبلاغ المستخدمة

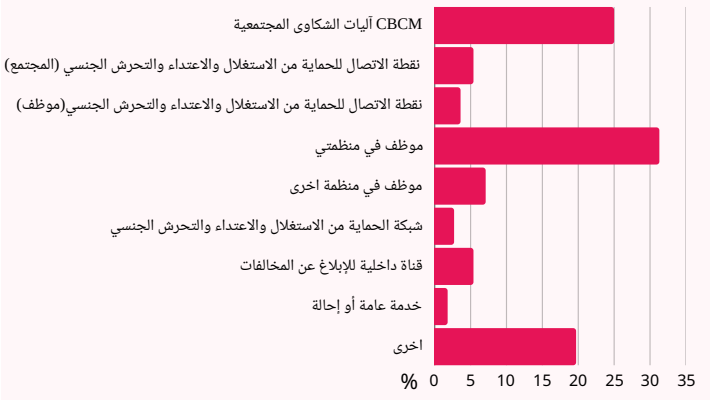

تماشيًا مع التقرير السابق، جاءت معظم التقارير من الموظفين، حيث تم تقديم 40% من قبل موظفي المنظمة المعنية بالحالة، و10% من قبل موظفي المنظمات الخارجية. **كما زادت التقارير من الضحايا/الناجين أو من مجتمعاتهم إلى 35%**، مقارنة بـ18% في التقرير النصف سنوي الأخير. ومن بين هذه التقارير، جاء 6% مباشرة من الضحايا/الناجين، و10% من أفراد الأسرة، و9% من أعضاء المجتمع.

ما زالت 16% من المنظمات لا تقوم بتسجيل مصدر الحوادث المبلغ عنها، مما يبرز فجوة في جمع البيانات.

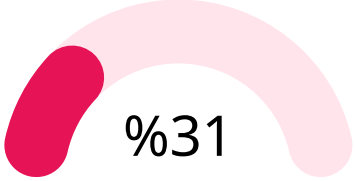

تم الإبلاغ عن ما يقرب من ثلث الحوادث مباشرة إلى الموظفين

غالبًا ما يقوم الضحايا/الناجين بالإبلاغ عن حالات التحرش، في حين يقوم أفراد العائلة بالإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي. عند النظر في التقارير التي تأتي من الضحايا/الناجين تحديدًا، تم استخدام آليات الشكاوى المجتمعية (CBCMs) في 39% من الحالات، بزيادة عن 18% عن التقرير النصف سنوي الأخير. في المقابل، انخفضت البلاغات المقدمة مباشرة إلى أعضاء المنظمة إلى 33%، بعد أن كانت 72%.

هذا التحول في قنوات الإبلاغ معقد ويصعب تفسيره على مستوى عالمي، وقد يحتاج إلى تحليل مخصص لكل دولة. الدول التي سجلت أعلى عدد من الحوادث، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبنغلاديش، تُظهر اختلافات واضحة في هذا السياق.

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** نحو نصف الحوادث لا تحتوي على قنوات إبلاغ محددة. نادراً ما يتم استخدام آليات الشكاوى المجتمعية (2%)، بينما تأتي معظم التقارير عبر موظفي المنظمة (28%) ونقاط الاتصال المجتمعية للوقاية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (13%).
- **بنغلاديش:** تأتي التقارير في الغالب عبر قنوات تنظيمية، بما في ذلك موظفو المنظمة (43%)، الموظفون الخارجيون (29%)، وآليات الإبلاغ عن المخالفات (29%).

قناة الإبلاغ المستخدمة لكل بلد

جمهورية الكونغو الديمقراطية

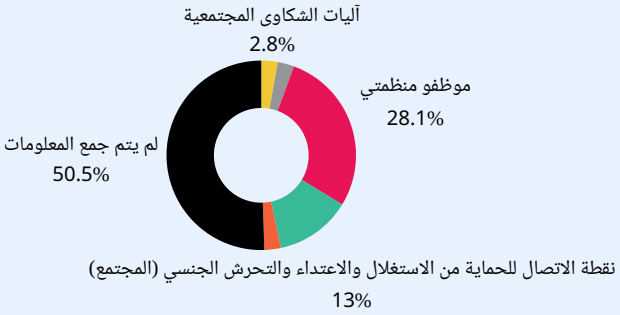

بنغلاديش

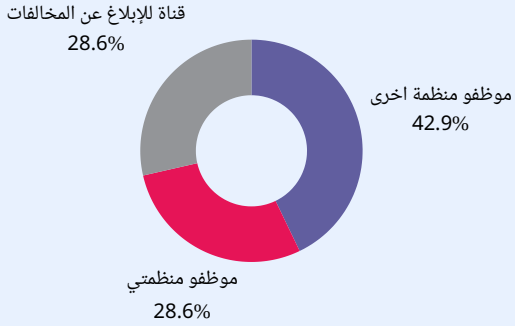

التوصيات

1. **تعزيز وتشجيع آليات الشكاوى القائمة على المجتمع (CBCMs):**
   - **أراء المجتمع:** إجراء مشاورات منتظمة مع أعضاء المجتمع، وخاصة النساء والفتيات، لتحديد ومعالجة العوائق التي تحول دون استخدام آليات الشكاوى المجتمعية. تصميم آليات ملائمة ثقافيًا، يسهل الوصول إليها، ويمكن الوثوق بها، وتدريب الموظفين على التعامل مع البلاغات الشخصية عندما يفضلها الأفراد.
   - **الرؤية والوصول:** زيادة الوعي بشأن آليات الشكاوى المجتمعية من خلال التفاعل مع المجتمع وتوفير إشارات واضحة باللغات المحلية.
   - **نقاط الاتصال المجتمعية المدربة:** تدريب أعضاء المجتمع الموقرين أو الوسطاء على التعامل مع الإفصاحات بسرية وبطريقة تركز على الناجين لبناء الثقة.
   - **الشفافية والثقة:** تقديم تحديثات منتظمة للأشخاص الذين يبلغون عن الحوادث، مع ضمان السرية لتعزيز الثقة والمساءلة.

2. **تعزيز تدريب الموظفين على التعامل مع الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي:** نظرًا لأن نسبة كبيرة من الحوادث يتم الإبلاغ عنها مباشرة للموظفين، يجب على المنظمات التأكد من أن الموظفين مجهزين بشكل جيد لجمع والتعامل مع البلاغات الحساسة.
   - **التدريب على التعامل مع الإبلاغ:** تزويد الموظفين بإرشادات خطوة بخطوة حول كيفية الاستجابة للإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بما في ذلك الإجراءات الفورية مثل إحالة الناجين إلى الخدمات (الطبية، القانونية، النفسية) والإبلاغ عن الحوادث بشكل آمن باستخدام نهج موجه نحو الناجين.
   - **قنوات الإبلاغ داخل المنظمة:** تقديم خيارات للإبلاغ الداخلي بسرية مثل آليات الإبلاغ عن الفساد أو تعيين نقاط اتصال مخصصة للتعامل مع قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
   - **رعاية الموظفين:** توفير الدعم والموارد اللازمة للموظفين الذين يتعاملون مع حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المعقدة.

3. **جمع وتحليل بيانات الإبلاغ لتحديد ومعالجة الفجوات المحددة في السياق:**
   - **جمع البيانات:** يجب توثيق معلومات مفصلة عن كل حادثة، مثل قناة الإبلاغ وبيانات الشخص الذي قدم البلاغ، وذلك لتحديد الأنماط والفجوات.
   - **مراجعة البيانات وتحليلها:** يجب مراجعة البيانات بانتظام حسب المنطقة، نوع الحادث، وخصائص المبلغين لتحديد العوائق وتحسين الاستراتيجيات.
   - **التدخلات الموجهة:** استخدام التحليلات لتكييف قنوات الإبلاغ والتدخلات بما يتناسب مع السياقات المحلية، مع ضمان اتباع نهج موجه نحو الضحايا ويراعي احتياجاتهم.

ما نوع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها؟

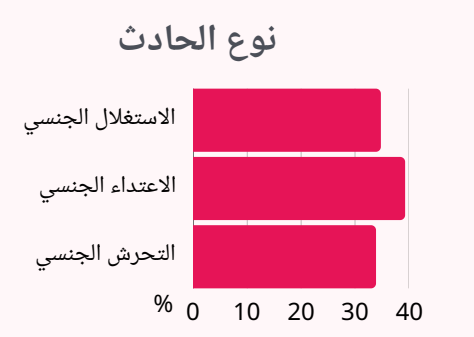

م تقسيم الحوادث المبلغ عنها بشكل شبه متساوٍ، **حيث بلغت نسبة الاستغلال الجنسي 35%، ونسبة الاعتداء الجنسي 40%، ونسبة التحرش الجنسي 34%** (النسب تتجاوز 100% لأن بعض الحوادث تم تصنيفها ضمن فئات متعددة).

انخفضت حالات الاستغلال الجنسي بشكل كبير من 61% في التقرير النصف سنوي الماضي. ومع ذلك، قد يكون التحرش الجنسي غير مُبلغ عنه بما فيه الكفاية، حيث أن ليس جميع المشاركين في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) يشملون التحرش ضمن تعريفاتهم للاستغلال والاعتداء الجنسي

تتعلق معظم الحوادث بنوع واحد فقط من المخالفات، ولكن هناك بعض الحوادث التي تضمنت أنواعًا متعددة.:

- 5% من الحوادث شملت كلاً من الاستغلال والاعتداء.
- 1% من الحوادث شملت الاستغلال والاعتداء والتحرش.
- 1% من الحوادث شملت الاستغلال والتحرش.

من المحتمل أن يكون العدد الفعلي للحالات التي تنطوي على أنواع متعددة من سوء السلوك أعلى من ذلك، حيث يتم تصنيف الحوادث في الغالب تحت الادعاء الأبرز.

تظهر اختلافات كبيرة في أنواع الحوادث المبلغ عنها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبنغلاديش:

- **الاعتداء الجنسي:** هو أكثر السلوكيات التي تم الإبلاغ عنها في كلا البلدين (59% في جمهورية الكونغو الديمقراطية و 54% في بنغلاديش).
- **بنغلاديش:** معظم الضحايا/الناجين تقل أعمارهم عن 18 عامًا (57%)
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** معظم الضحايا/الناجين (66%) من النساء البالغات.

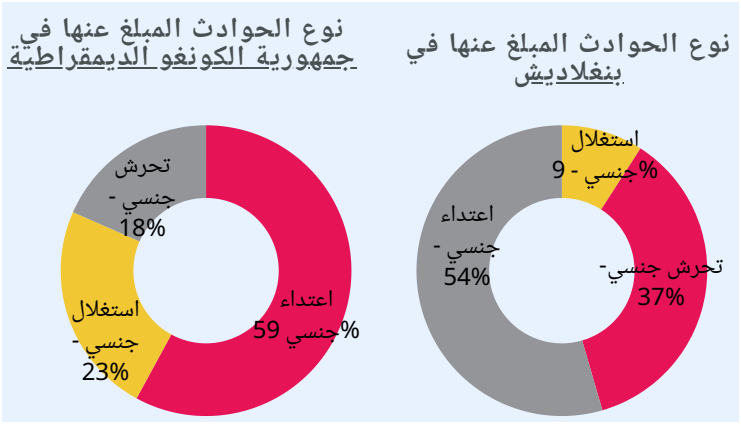

التوصيات

توحيد إدراج التحرش في تعريف الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات، مع الاعتراف بدوره كمقدمة للاعتداء والاستغلال، وضمان اتخاذ تدابير استباقية ضده لمنع المزيد من الحوادث.

من هم الضحايا/الناجين؟

أغلب الضحايا/الناجين هن من الإناث (97%)، حيث تمثل النساء فوق 18 عامًا النسبة الأكبر بنسبة 60%. **بينما يشكل القاصرون (أقل من 18 عامًا) 36%** من الحوادث (35% فتيات و1% فتيان)، في حين أن الذكور يشكلون فقط 2%.

في جميع التقارير التحليلية، يظهر اتجاه ثابت ومقلق يتمثل في أن حوالي 1 من كل 3 ناجين من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي هم من الفتيات تحت سن 18 عامًا، مما يسلط الضوء على الضعف المتزايد لهذه الفئة.

يتماشى هذا مع بيانات تقرير الأمم المتحدة (iReport) من نفس الفترة، حيث تشكل النساء 94% من الضحايا/الناجين، بينما يشكل الذكور 3%، والحالة غير معروفة 3%، ويشكل القاصرون 31% من الضحايا/الناجين. من المهم أن نلاحظ أنه بينما تأتي معظم الحوادث المبلغ عنها من النساء والفتيات، **قد يكون هناك أيضًا نقص كبير في الإبلاغ عن الحوادث التي تشمل الرجال والفتيان.**

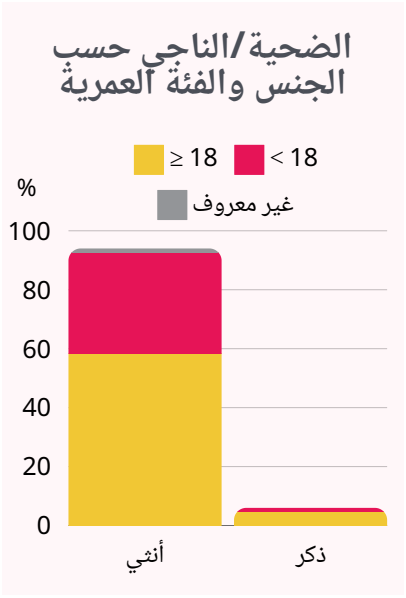

بنغلاديش: 57% من الضحايا/الناجين هم قاصرين، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي. جمهورية الكونغو الديمقراطية: 31% من الضحايا/الناجين هم قاصرين، وهي نسبة أقل قليلاً من المتوسط العالمي.

I شكلت الحوادث التي لم يُحدد فيها الضحية أو الناجية 8% فقط من الحوادث، وهو انخفاض كبير مقارنة بنسبة 22% في التقرير السابق.

عند تحليل نوع الحادث حسب جنس وفئة عمر الضحية أو الناجية، تظهر عدة اتجاهات:

- **الاعتداء الجنسي:** تشكل الفتيات 55% من الحالات، والنساء البالغات 43%، و2% تتعلق بحالات ضحايا أو ناجين غير محددين.
- **الاستغلال الجنسي:** تأثر البالغات بشكل أكبر (70%)، تليهن القاصرات (23%)، مع وجود 7% من الحالات دون تحديد الضحية أو الناجي.
- **التحرش الجنسي:** تشكل البالغات 73%، والقاصرات 17%، والرجال 3%. وفي 4% من الحالات، يكون الضحايا غير محددين.

من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الاتجاهات قد تعكس ليس فقط التكرار الفعلي للحوادث، ولكن أيضًا الديناميكيات المختلفة للإبلاغ في كل فئة. على سبيل المثال، قد يكون غياب الأولاد أو الرجال كضحايا/ناجين من الإساءة ناتجًا عن صعوبة أكبر في الإبلاغ عن مثل هذه الحالات.

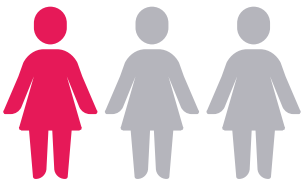

36% من الضحايا/ الناجين هم تحت سن 18 عامًا.

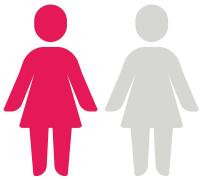

1 من كل 2 من ضحايا/ناجيات الاعتداء الجنسي هن فتيات دون سن 18 عامًا

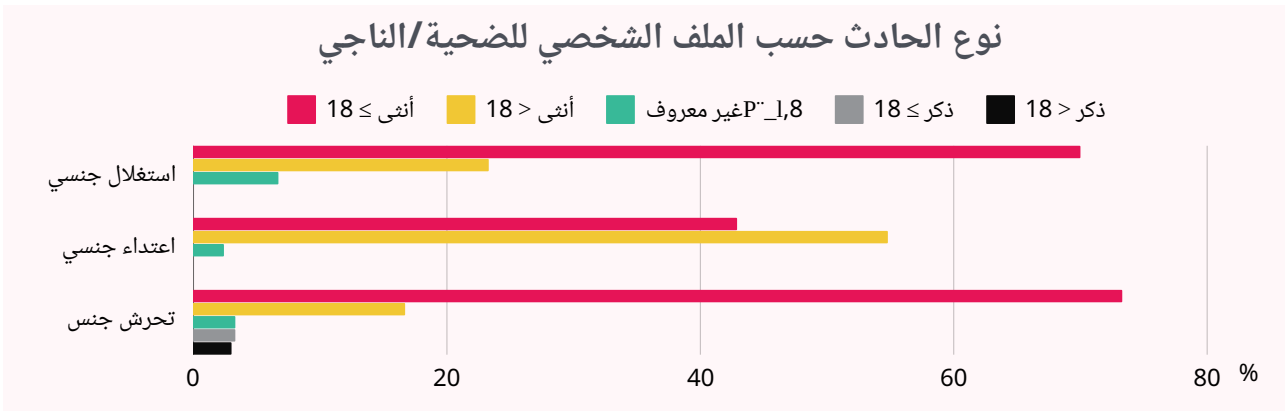

من كانوا الجناة المزعومين؟

- **الموظفين المنتسبين** (32%) هم أكبر مجموعة، وتشمل: المتطوعين (12%) المتعاقدين (9%) الشركاء (7%) العمال بحافز (4%)
- **موظفو الميدان الذين يتواصلون مباشرة مع مستفيدي** المساعدات حلوا في المرتبة الثانية، حيث شكلوا 20%.
- **الموظفين الإداريين** شكلوا نسبة أقل، حيث بلغت نسبة المدراء المتوسطين 7% وكبار المدراء 1%، وهو انخفاض حاد عن نسبة 15% في التقرير النصف سنوي الماضي. ومع ذلك، قد تكون الحوادث التي تشمل المدراء غير مُبلَّغ عنها بشكل كافٍ بسبب اختلالات التوازن في السلطة والخوف من الانتقام.

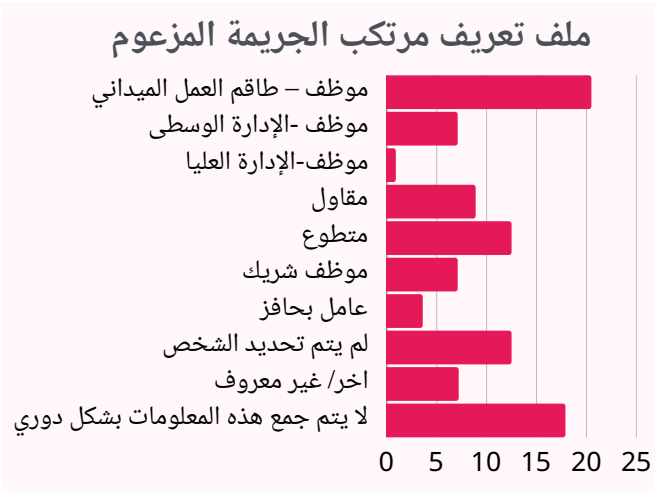

تفتقر 18% من الحوادث إلى معلومات تفصيلية حول الجناة المزعومين، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى انضمام منظمات جديدة مؤخرًا إلى خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) والتي لا تزال تعمل على مواءمة عمليات جمع البيانات لديها. ويُشكل ذلك عائقًا أمام فهم شامل للاتجاهات المرتبطة بملفات الجناة.

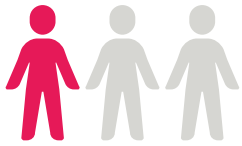

من كل 3 الجناة المزعومين تقريبًا هم من الأفرادالمنتسبون.

الجناة المزعومون حسب نوع الحادث:

نوع الحادث	موظفو الميدان	الموظفون من المدراء	الأفراد المنتسبين	الجاني مجهول الهوية
التحرش الجنسي	%34	%10	%32 (متطوعون: 13 ، شركاء: 8، مقاولون: 8، عمال بحافز: 3)	%3
الإستغلال الجنسي	%18	%8	%33 (متطوعون: 13 ، شركاء: 10، مقاولون: 8، عمال بحافز: 3)	%23
الإعتداء الجنسي	%14	%0	%34 (متطوعون: 16 ، مقاولون: 118، عمال بحافز: 7، شركاء: 4)	%9

- **الموظفين الميدانيين** متورطون بشكل كبير في حالات التحرش بسبب تواصلهم المتكرر والمباشر مع المجتمعات الضعيفة، حيث قد يتم تطبيع السلوك غير اللائق أو التغاضي عنه. يزيد ضعف الإشراف واختلال توازن القوى من المخاطر، وقد تكون نسبة الحالات الفعلية أعلى نظرًا لأن بعض المنظمات لا تصنف التحرش ضمن تعريف الاستغلال والاعتداء الجنسي.
- **الأفراد المنتسبين**:المتطوعون غالبًا ما يرتبطون بحالات الإساءة والتحرش، ويرجع ذلك على الأرجح إلى ضعف الإشراف، في حين أن موظفو الشركاء غالبًا ما يكونون متورطين في الاستغلال، ربما بسبب دورهم في توزيع المساعدات بينما المقاولون يظهرون بشكل ملحوظ في حالات الإعتداء.
- النسبة المرتفعة **للجناة غير المعروفين** في حالات الاستغلال تعكس وجود ضغوط خفية وديناميكيات سلطة تجعل الضحايا يخشون فقدان المساعدات. هذا يُظهر تغيرًا مقارنة بالفصل السابق، حيث كانت أغلب حالات الجناة غير المعروفين مرتبطة بالإعتداء.

تحليل أعمار الضحايا/الناجين بناءً على ملفات الجناة يكشف عن أنماط مميزة:

- الحوادث التي تشمل **المدراء** تؤثر على البالغين فقط.
- بالنسبة لموظفي **الميدان** وموظفي الشركاء، يشكل القاصرون 20% و12% من الضحايا على التوالي.
- **يظهر أن المتطوعون والمقاولون** يشكلون نسبًا أعلى بكثير مع القاصرين، حيث أن 57% و50% من ضحاياهم تقل أعمارهم عن 18 عامًا. وعلى النقيض، جميع ضحايا **العمال بحافز** كانوا من البالغين.

تتوافق هذه النتائج مع التقرير السابق، حيث كان المقاولون الأكثر تورطًا في الحالات التي تشمل قاصرات.

حالة الجناة المزعومين:

أغلب الجناة المزعومين هم من **الموظفين الوطنيين** (70%)، بينما يشكل **الموظفين الدوليين** 6%، وهي زيادة طفيفة عن 4% في التقرير النصف سنوي السابق. تظل هذه النسبة ملحوظة بالنظر إلى العدد الأصغر للموظفين الدوليين في عمليات الإغاثة. ويرتبط الموظفون الدوليون بشكل أكثر شيوعًا بحالات التحرش الجنسي، مما يعكس تورط الموظفين الإداريين في مثل هذه الحالات.

أغلب الجناة المزعومين هم من الذكور (83%)، بينما تمثل الإناث 3% فقط. ولم يتم الإبلاغ عن أو جمع معلومات بشأن الـ 14% المتبقية.

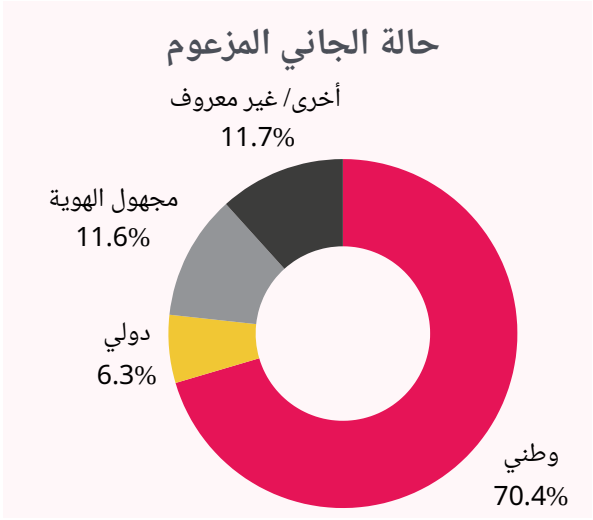

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** لا تتوفر معلومات عن ملفات الجناة في 80% من الحوادث، وهو زيادة عن التقرير النصف سنوي الماضي. وهذا يشير إلى وجود فجوات في آليات الإبلاغ أو ضعف نتائج الحوادث، مما يؤدي إلى التردد أو الخوف لدى الضحايا/ الناجون من الإبلاغ عن الجناة.
- **بنغلاديش:** ما يقرب من ثلثي الجناة هم متطوعون، مما يعكس المخاطر المرتفعة في السياقات التي يعتمد فيها تقديم المساعدات بشكل كبير على المتطوعين.

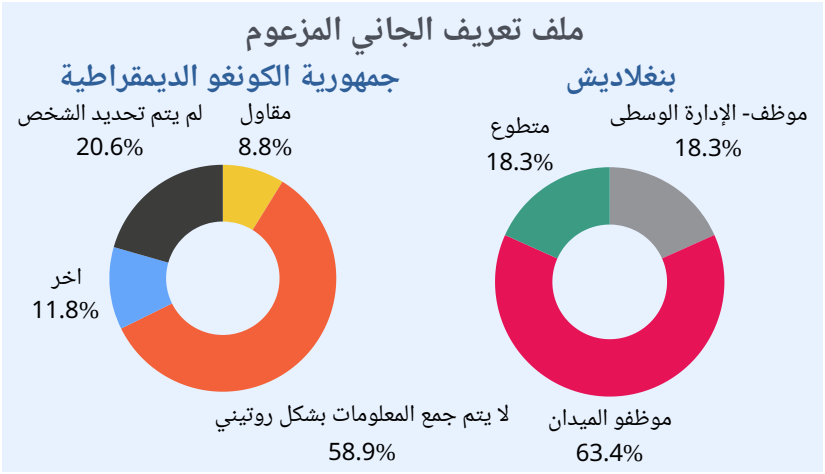

1. التوصيات

تعزيز الإشراف والتدريب للموظفين المرتبطين بالمنظمة:
غالبًا ما يكون المتطوعون والمقاولون والعاملون بنظام الحوافز متورطين في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، خصوصًا تلك التي تشمل القُصّر. لتعزيز تدابير الحماية، يُنصح بتنفيذ ما يلي:

تقييم المخاطر قبل المشاركة والفحص المسبق:
إجراء تقييمات دقيقة للشركاء أو المقاولين لضمان وجود معايير الحماية قبل توقيع الاتفاقيات. استخدام عمليات تدقيق صارمة تشمل مراجعة المراجع المهنية وتطبيق نظام الإفصاح عن سوء السلوك، لمنع توظيف أفراد لديهم قضايا سابقة تتعلق بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

- **الوظائف المحددة والإشراف:** تعيين مشرفين أو نقاط اتصال لجميع الأفراد المتعاونين لضمان الامتثال، مثل تعيين مدراء اللوجستيات للمقاولين أو مسؤول ميداني للمتطوعين والعمال بنظام الحافز.
- **التدقيق وآليات الإبلاغ:** إجراء تدقيقات منتظمة لحماية الأفراد والتحقق العشوائي، جمع الملاحظات المجهولة من المستفيدين، وضمان وجود قنوات إبلاغ متاحة للمخاوف المتعلقة بالاستغلال والانتهاكات الجنسية، مما يعزز المساءلة.
- **الاستجابة للحوادث وتحسين الأداء:** وضع إجراءات واضحة للتعامل مع حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، تشمل التحقيق الفوري، تعليق عمل المشتبه فيهم، وإحالتهم إلى السلطات المعنية. توفير ملاحظات دورية لتحسين آليات الحماية وتعزيز سياسات عدم التسامح بشكل مستمر.

2. **تطوير استراتيجيات مخصصة للسياق:** تختلف ملفات المعتدين والمخاطر حسب البلد. استخدم البيانات المحلية لتحديد الأنماط والضعف، وتعاون مع شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بهدف تصميم آليات حماية تتناسب مع السياقات المحددة.
3. **تعزيز سياسات حماية الأطفال لحماية القُصّر:** نظرًا للنسبة المرتفعة من الحالات التي تشمل القُصّر، يجب على المنظمات:

- فرض الإبلاغ الإلزامي للسلطات المحلية (حيثما كان ذلك آمنًا).
- وضع آليات إبلاغ مناسبة للعمر لتمكين الأطفال من الكشف عن مخاوفهم.
- توفير تدريب معزز على حماية الأطفال لجميع الموظفين الذين يعملون مع القُصّر.
- وضع بروتوكولات واضحة لحماية الأطفال من الاستغلال والإساءة.
- إعطاء الأولوية لهذه التدابير في الأماكن عالية الخطورة لحماية الأطفال المعرضين للخطر بشكل أفضل.

ما هي نتائج الحوادث؟

على المستوى العالمي، **تم إثبات 55% من الحوادث**، و13% لم يتم إثباتها، و10% كانت نتائجها غير حاسمة. انخفضت نسبة الحالات غير المحقق بها إلى 7%، بعد أن كانت 17% في التقرير السابق، في حين ظل 14% منها مفتوحة عند وقت التقرير.

تُظهر الرسوم البيانية المرفقة أن **معظم حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي تم الإبلاغ عنها خلال الأشهر الستة الماضية تم إثباتها، بغض النظر عن نوع الحادث.**

كانت حالات الاعتداء الجنسي هي الأكثر إثباتًا، في حين أن حوادث الاستغلال الجنسي والتحرش كانت أكثر عرضة لنتائج غير مثبتة أو غير حاسمة أو تُركت دون تحقيق.

حالة الادعاء حسب نوع الحادث

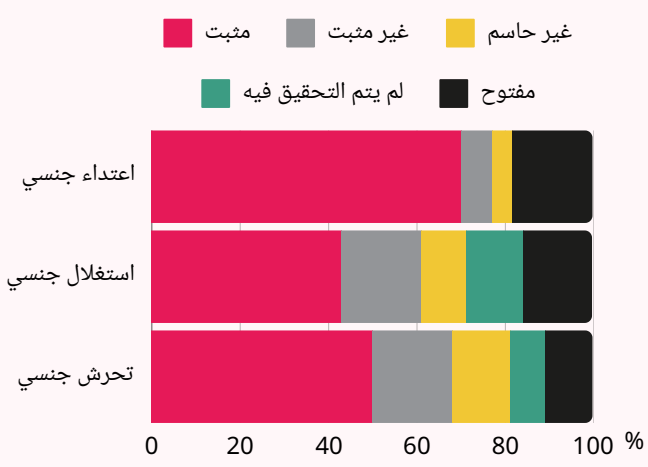

شهدت الإبلاغ إلى السلطات زيادة، حيث تم الإبلاغ عن 17% من الحوادث، 63% منها تتعلق بالاعتداء الجنسي. وترتفع هذه النسبة إلى 38% في الحالات التي تشمل القُصّر، لكنها تظل غير كافية.

17%

تم الإبلاغ عن 17% فقط من الحوادث إلى السلطات

لا يزال المشاركون في خطة خطة الإبلاغ المنسقة يواجهون تحديات في مواءمة التحقيقات الإدارية مع الأنظمة القضائية، مشيرين إلى وجود حواجز إجرائية وتنسيقية تعيق التقارير الفعالة والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، لا تكون الأنظمة القضائية دائمًا موجهة نحو الناجين، مما قد يخلق مزيدًا من المخاطر ويثني عن تقديم البلاغات، خاصة في الحالات التي تشمل الفئات الضعيفة مثل القُصّر.

تظهر البيانات حسب البلد أن معظم الحوادث تم التحقق منها: **70% في جمهورية الكونغو الديمقراطية و72% في بنغلاديش.** ومع ذلك، يظل الإبلاغ للسلطات منخفضًا، حيث تم الإبلاغ عن 13% من الحوادث في جمهورية الكونغو الديمقراطية و18% في بنغلاديش.

تم اتخاذ إجراءات تأديبية في 38% من الحوادث، حيث أسفرت معظمها عن الفصل (32%)، تلتها التحذيرات (4%) وعقوبات أخرى (2%). وفي 17% من الحالات، لم يتم اتخاذ أي إجراء.

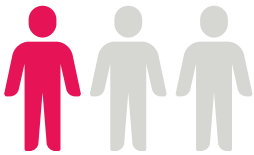

1 من كل 3 من الجناة المزعومين تم فصله.

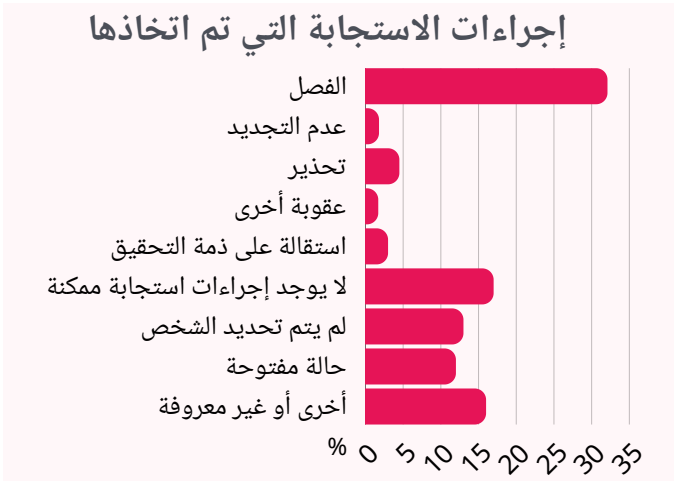

الأسباب المقدمة عند عدم اتخاذ أي إجراء:

- **أسباب غير معروفة أو غير موثقة:** في أكثر من 50% من الحالات، لم يتم تقديم أي تفسير
- **افتقار السلطة:** في 15% من الحوادث، أفادت المنظمات بعدم وجود سلطة على الادعاء، وغالبًا ما كانت تتعلق بالشركاء. كان إنهاء الشراكات أحيانًا هو الخيار الوحيد، رغم أن ذلك لا يضمن فرض العقوبات على الجاني.
- **عدم كفاية المعلومات:** لم تتمكن نسبة 15% أخرى من الحالات من التقييم بسبب محدودية التفاصيل، وكانت جميعها تتعلق بحوادث استغلال جنسي.

ي 15% من الحوادث، تم اتخاذ تدابير أخرى مثل تعليق العقود مع المقاولين أو الشركاء أو جمع معلومات إضافية لدعم الادعاءات. و 12% من الحالات ظلت مفتوحة في وقت التقرير.

تباينت الإجراءات التأديبية المتخذة حسب نوع الحادث:

- **كان الاستغلال الجنسي هو الأكثر في الحالات التي لم يكن هناك إجراء استجابة** ممكنة (23%)، وهو ما يعكس التحديات في إثبات الادعاءات، مقارنة بنسبة 9% لحالات الاعتداءات الجنسية و18% للتحرش.
- تفاوتت أيضًا عملية تحديد الجناة، حيث شهدت **حالات الاستغلال الجنسي أعلى نسبة من الجناة غير المحددين** (23%)، تلتها حالات الاعتداءات الجنسية بنسبة 11%. في المقابل، تم تحديد الجناة في جميع حالات التحرش الجنسي. قد يكون ذلك مرتبطًا بمخاوف تتعلق بالسلامة والمخاطر المحتملة للإبلاغ عن هوية الجاني.
- **كانت التحذيرات والعقوبات الأخرى** أكثر شيوعًا في حالات الاستغلال الجنسي (8%) والتحرش الجنسي (11%). ولم يتم استخدامها في حالات الاعتداءات الجنسية، وهو اتجاه إيجابي يشير إلى أن الإجراءات التأديبية الأكثر جدية تُخصص لحالات الإساءة الجنسية.

- **كانت معدلات الفصل متشابهة بين حالات الإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي (32% و31% على التوالي)، لكنها كانت أعلى بشكل ملحوظ في حالات التحرش الجنسي (42%).**

إجراءات الإستجابة المتخذة حسب نوع الحادث:

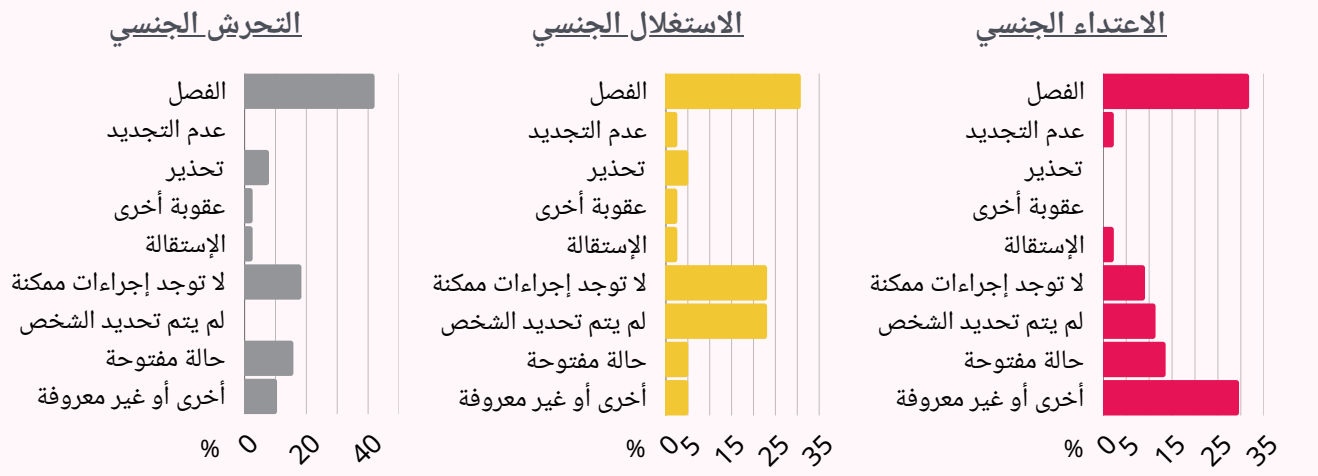

تختلف نتائج الحوادث بناءً على دور الجاني داخل المنظمة:

- **المدراء:** تم الفصل في 62% من الحالات، بينما لم يتم اتخاذ أي إجراء في 12% فقط، مما يعكس مستوى أعلى من المساءلة على هذا المستوى مقارنة بالتقرير النصف سنوي السابق.
- **الموظفين الميدانيين:** تم اتخاذ إجراءات الفصل في 43% من الحالات، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء في 25% منها بسبب التحديات في إثبات الادعاءات، وهو ما قد يكون مرتبطًا بنقص التدريب الإداري في تحديد المخالفات.
- **المتطوعين:** كانت معدلات الفصل هي الأعلى بين جميع المناصب (64%)، مع إصدار تحذيرات أو اتخاذ إجراءات أخرى في 14%. قد يعكس ذلك قلة القيود التعاقدية عندما يتم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد المتطوعين.
- **موظفي الشركاء:** لم يكن من الممكن اتخاذ أي إجراء في 25% من الحالات، وهي النسبة الأعلى بين جميع الفئات. من المحتمل أن يكون ذلك بسبب الصعوبات في تطبيق التدابير داخل المنظمات الشريكة، حيث قد يكون إنهاء الشراكات هو الخيار الوحيد المتاح.

بالنسبة للحوادث التي تشمل القصر، كانت معدلات الفصل أعلى (35%) والنسبة التي لم يتم التعرف فيها على الجناة أقل (8%) مقارنة بـ 20% في بالتقرير النصف سنوي الماضي، مما يظهر تقدمًا في التعامل مع هذه الحالات.

إجراءات الإستجابة المتخذة حسب كل بلد

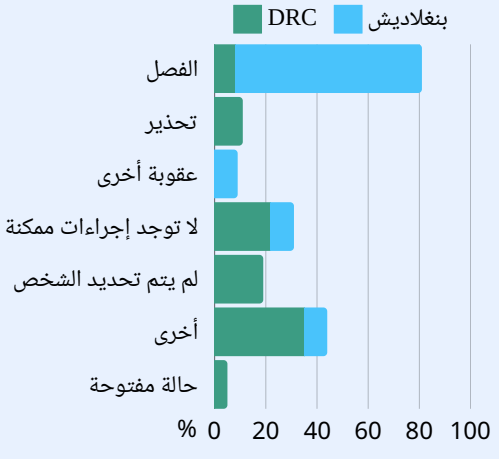

الإجراءات الإستجابة المتخذة للحوادث تختلف بشكل كبير حسب البلد:

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** تم الإبلاغ عن "إجراءات أخرى" بشكل أكثر تكرارًا، لكن لم يتم تحديد وصف لها. تم اتخاذ إجراءات الفصل في 8% فقط من الحالات، بينما لم يكن من الممكن اتخاذ أي إجراء في 22% من الحالات.
- **بنغلاديش:** أسفرت معظم الحوادث (72%) عن فصل المتهمين.

تُوضح هذه الاختلافات كيف أن المتوسطات العالمية قد لا تعكس الواقع المحلي بدقة. بينما تشير البيانات العالمية إلى أن الفصل من العمل يعتبر إجراء شائعًا، تتفاوت النسب على مستوى الدول من 8% إلى أكثر من 70%. مما يعكس أهمية إجراء تحليل دقيق على المستوى الوطني.

التوصيات

1. **تعزيز المساءلة الجنائية في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنس:** يجب وضع إرشادات واضحة لضمان الإبلاغ الآمن عن الحوادث المثبتة، خاصة التي تشمل القاصرين، إلى السلطات المحلية. ينبغي أن تُركز هذه الإرشادات على حماية الضحايا/الناجين، مع مراعاة المخاطر المحلية مثل الانتقام أو قلة الثقة في السلطات، وضمان نهج يضع الضحية في المقام الأول. يجب أن تشمل إجراءات التصعيد تقييمًا للمخاطر الأمنية لضمان حماية جميع الأطراف المعنية. يمكن لمشاريع مثل مشروع "سوتيريا" من الإنتربول أن تسهم في تحسين التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون لتعزيز المساءلة.

2. **تعزيز التدريب للتعامل مع حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي :** يجب تقديم تدريب متخصص لدعم الموظفين في مواجهة التحديات مثل الإكراه، ديناميكيات القوة، والعلاقات المعتمدة في حالات الاستغلال والتحرش. ينبغي التركيز على مهارات مثل المقابلات الحساسة للصدمات، الفروق الثقافية، وتقييم المخاطر لتحسين التعامل مع الحالات ودعم الضحايا. يمكن الاستفادة من من موارد مثل برنامج تأهيل المحققين الموحد (IQTS) التابع لتحالف المعايير الإنسانية الأساسية في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وتهيئة الموظفين بالمهارات المتقدمة اللازمة للتعامل مع القضايا الحساسة.

ما هي المساعدة التي تم تقديمها؟

تعكس البيانات وجود فجوات كبيرة في تقديم الدعم للضحايا/الناجين من حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي:

- **في 30% من الحالات، لم يطلب الضحايا/الناجين المساعدة.** قد يعكس ذلك مخاوف من الوصمة الاجتماعية أو الرفض أو الانتقام أو انعدام الثقة في سرية وفعالية الخدمات المتاحة. قد ينبع التردد في طلب المساعدة أيضًا من إخفاقات سابقة في أنظمة الدعم أو شعور بالاستسلام في بيئات تحدث فيها حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بشكل شائع وغالبًا ما يتم تجاهلها. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون بعض الضحايا/الناجين غير مدركين للدعم المتاح، مما يبرز الحاجة إلى معلومات واضحة حول الموارد المتاحة. عامل مساهم كبير في ذلك هو أن المنظمات غالبًا ما تعطي الأولوية لبدء التحقيقات على حساب ضمان تقديم المساعدة للضحايا/الناجين، مما يمكن أن يعطل عملية بناء الثقة ويؤدي إلى عدم تلقي الضحايا/الناجين للدعم الذي يحتاجون إليه.
- **نسبة 30% أخرى من الحوادث لم تتوفر فيها خيارات دعم،** مما يسلط الضوء على وجود نقص حاد في خدمات الدعم في العديد من السياقات.

تتوافق هذه الأرقام مع نتائج التقرير السابق، مما يؤكد أن توفر وإمكانية الوصول إلى الدعم المقدم للضحايا/الناجين لا يزالان مسألة ملحة دون حل. كما أظهرت بيانات UN iReport للفترة ذاتها وجود مشكلة مماثلة، حيث لم يتلقَ 26% من الضحايا/الناجين أي نوع من المساعدة.

على الرغم من العقبات، يتمكن بعض الضحايا/الناجين من الحصول على المساعدة، إلا أن نوع الدعم المقدم ومدى توفره يختلفان:

- أكثر انواع الدعم شيوعًا
  - **تُعد خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي أكثر أشكال المساعدة المقدمة**، حيث قُدمت في 27% من الحالات.
  - **الرعاية الطبية** حيث قدمت إلى الضحايا/الناجون في 16% من الحالات.
  - **المساعدة القانونية** كانت منخفضة بشكل ملحوظ عند نسبة 9%، **في حين أن الحماية الجسدية والدعم الاقتصادي** نادرتان للغاية بنسبة 4% و2% على التوالي.

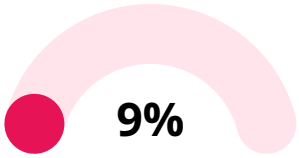

فقط 9% من الضحايا/الناجين تمكنوا من الوصول إلى المساعدة القانونية.

- **القُصّر:**
  - يُظهر القاصرون ميلاً أكبر لطلب المساعدة، حيث إن 15% فقط منهم امتنعوا عن ذلك مقارنة بـ 30% في جميع الفئات.
  - **تُعد الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (47%) والرعاية الطبية (31%) أكثر أشكال المساعدة التي يلجأ إليها القاصرون**، ومع ذلك، تفتقر 28% من الحالات التي تشمل القاصرين إلى خدمات دعم متاحة.
  - **المساعدة القانونية للقاصرين تظل منخفضة للغاية عند 12%**، رغم الطبيعة الجنائية للاعتداءات الجنسية ضد الأطفال، ومعظمهم من الفتيات. يُعَدّ هذا تراجعًا من نسبة 17% في التقرير السابق، مما يسلط الضوء على فجوة في تلبية الاحتياجات القانونية.

تعكس الاعتمادية المستمرة على الدعم النفسي والصحي للقاصرين (55% و34% من الحالات على التوالي) أن هذه المجالات تظل محور التركيز الأساسي، بينما تتراجع الأولوية للمساعدة القانونية والاقتصادية بشكل كبير.

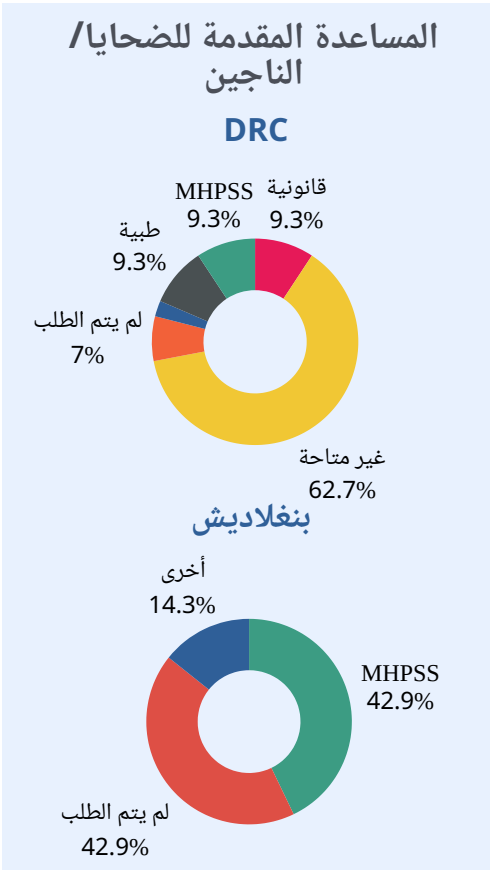

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية: لم تتوفر المساعدة في 62% من الحوادث**، مما يسلط الضوء على التحديات الكبيرة في توفير الخدمات والوصول إليها في هذا البلد الواسع. عندما تم تقديم الدعم، كان موزعًا بالتساوي بين الرعاية الطبية (10%)، والصحة النفسية والدعم الاجتماعي (10%)، والمساعدة القانونية (10%).

- **بنغلاديش: 43% من الضحايا/الناجين لم يطلبوا المساعدة**، ربما بسبب عوائق في الإحالات أو انعدام الثقة في الخدمات. ومع وجود 53% من الحالات تتعلق الاعتداءات الجنسية، فإن نقص الرعاية الطبية المطلوبة يمثل مصدر قلق ويشير إلى احتمالية وجود مشاكل في جودة الخدمة أو التواصل. تم الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي في 42% من الحالات، مما يجعله الشكل الأكثر استخدامًا للمساعدة.

تُظهر هذه الأنماط تفاوتات كبيرة في توفر واستخدام الخدمات، مع وجود فجوات كبيرة في كلا البلدين التي تتطلب اهتمامًا عاجلًا.

التوصيات

- **ضمان توفير خدمات دعم سهلة الوصول، ومبنية على احتياجات الضحية/الناجي:** يجب على المنظمات اعتماد نهج متمركز حول الضحية/الناجي في جميع المراحل، بما في ذلك ضمان وصول جميع الضحايا/الناجين إلى الخدمات الضرورية مثل (الرعاية الطبية، والدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة القانونية، والدعم الاقتصادي).
- **يجب أن تقوم المنظمات بإبلاغ الضحايا/الناجين بشكل استباقي عن الخدمات المتاحة** بطريقة واضحة وسهلة الوصول لتمكينهم في عملية التعافي.
- **من الضروري تدريب الموظفين بشكل منتظم على الرعاية المتمركزة حول الضحية/الناجي** لخلق بيئة تحترم كرامة وحقوق الضحايا/الناجين ومعرفة كل خطوة في العملية.
- من الضروري **وجود "خريطة إحالة" شاملة وموثوقة** جاهزة للاستجابة للحوادث. يجب أن تُدار هذه الخريطة من قبل نقطة الاتصال الخاصة بحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، مما يسمح بالإحالة السريعة والموثوقة دون تأخير. يجب التنسيق مع الشبكات مثل شبكة مسؤولية العنف القائم على النوع (GBV AoR) والشبكة المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وشبكة حماية الأطفال (CP AoR) للبقاء على اطلاع بالخدمات المتاحة. في حال تم اكتشاف فجوات في الخدمات، يجب إعلام الهيئات التنسيقية لتحسين التغطية ومنع التكرار.

ما هي الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها؟

تعد زيادة الوعي المجتمعي (54%) **وتدريب الموظفين** (32%) من أكثر الإجراءات التصحيحية شيوعًا بعد حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسي.

في 20% **من الحالات، تم تنفيذ إجراءات للتخفيف من المخاطر البرمجية**، بينما أدت 14% من الحالات إلى اتخاذ إجراءات متعلقة بالموارد البشرية

كما انخفضت نسبة الحوادث التي لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها بشكل كبير، من أكثر من 20% في التقرير السابق إلى 9%.

الإجراءات التصحيحية المتخذة:

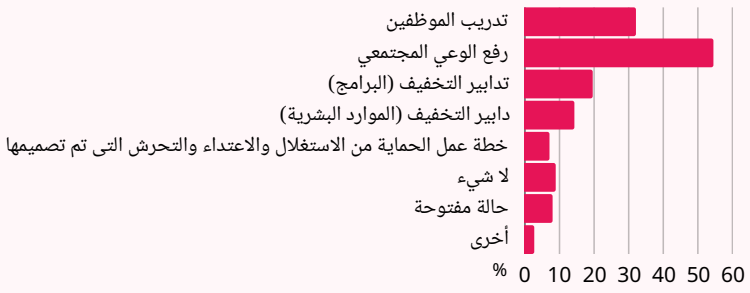

الاتجاهات حسب نوع الحادث:

- **التحرش الجنسي:** غالباً ما يترافق مع أقل عدد من الإجراءات التصحيحية، مما يعكس وجود فجوات مستمرة في المساءلة بشأن هذا النوع من السلوك.
- **الاعتداء الجنسي:** يؤدي في كثير من الأحيان إلى تنفيذ مبادرات توعية مجتمعية لإعلام الأفراد بحقوقهم في الإبلاغ عن الاعتداء. ومع ذلك، نادراً ما يتم تنفيذ تدريب للموظفين في هذه الحالات، مما يضعف الجهود المبذولة لتحديد الاستجابة الفعّالة. وهذا يبرز الحاجة الملحة إلى تدريب مستهدف لمعالجة حالات الاعتداء.
- **الاستغلال والتحرش الجنسي:** يتم تطبيق تدابير التخفيف من المخاطر البرمجية بشكل متكرر ولكن لا يتم الاستفادة منها بشكل كامل، حيث يتم تطبيقها في 19% فقط من الحالات. يمكن أن يؤدي التطبيق المنهجي لهذه التدابير إلى تحسين كبير في السلامة لكل من الموظفين والمجتمعات.

تُبرز هذه الاتجاهات الحاجة إلى اتخاذ تدابير تصحيحية أكثر شمولاً وانتظامًا، لا سيما التدريب المستهدف وتدابير التخفيف البرمجية، لمعالجة الأسباب الجذرية لحوادث الاستغلال والتحرش الجنسي وتعزيز بيئات أكثر أمانًا.

التوصيات

1. **إجراء تمارين لاستخلاص الدروس من أجل التحسين المستمر:** قبل إغلاق أي حالة استغلال واعتداء وتحرش جنسي، يجب على المنظمات عقد جلسات لاستخلاص الدروس لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. يجب أن تركز على:
   - **فعالية الاستجابة:** تقييم ما إذا كانت الاستجابات الأولية قد تلبي احتياجات الضحايا/الناجين وكانت في الوقت المناسب. معالجة التأخيرات لتحسين الاستجابات المستقبلية.
   - **لفجوات في الخدمات:** مراجعة ما إذا كانت جميع الخدمات الضرورية (الطبية، النفسية، القانونية، إلخ) كانت متاحة. تحديث خرائط الخدمات أو استكشاف الشراكات لسد الفجوات.
   - **التواصل والتنسيق:** تقييم كيفية تبادل المعلومات مع الحفاظ على السرية. تحديد أي سوء تواصل وتحسين التنسيق بين الأطراف المعنية.
   - **الحد من المخاطر:** التفكير في التغييرات التي تم إجراؤها على الأنشطة، أو سياسات التوظيف، أو سياسات الحماية لضمان منع حدوث حوادث مماثلة في المستقبل.
   - **أراء الضحايا/الناجين:** جمع المدخلات الحساسة والطوعية من الضحايا/الناجين حول تجربتهم مع الدعم، والتحقيقات، والتواصل. استخدام هذه الملاحظات لتعزيز الأساليب التي تركز على الضحايا/الناجين وتحسينها.

   حدد المشاركين في الاجتماعات المتعلقة بحوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ليقتصروا على الأفراد الأساسيين فقط، وشارك الرؤى الرئيسية بأمان مع الأطراف المعنية ذات الصلة (مثل رؤساء البرامج، والموارد البشرية وغيرهم) لإبلاغ الإجراءات الوقائية مع الحفاظ على سرية المعلومات.

2. **الاستفادة من تحليل الاتجاهات لتعزيز السياسات والثقافة:** راجع اتجاهات حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي سنويًا أو نصف سنويًا لتحديد المخاطر وتحديث خطة العمل مع الخطوات الرئيسية لتخفيف مخاطرها وركز على:
   - تحديد الفئات الممثلة بشكل غير كافٍ في بيانات التقارير.
   - استهداف الوظائف عالية المخاطر مع إضافة تدابير وقائية بناءً على ملفات المعتدين.
   - ضمان أن تكون خدمات الدعم والإجراءات التأديبية والمتابعة متسقة.
   - يساعد التحديث المنتظم لخطة العمل التنظيمية على التكيف بشكل استباقي وإنشاء بيئات أكثر أمانًا واستجابة.

   يساعد التحديث المنتظم لخطة العمل التنظيمية على التكيف بشكل استباقي وإنشاء بيئات أكثر أمانًا واستجابة.

اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) ضد الموظفين

في هذا الجزء الثاني من التقرير سوف نركز على **اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) ضد الموظفين والأشخاص المنتسبين**

تعريفات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تختلف عبر المنظمات، مما يؤدي إلى تفاوت في كيفية تصنيف الحوادث. تصنف بعض المنظمات جميع الحوادث المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك الاعتداء أو الاستغلال، تحت فئة التحرش، بينما تميز منظمات أخرى بين أنواع المخالفات. نتيجة لذلك، قد يتم استبعاد بعض الحوادث المتعلقة بالموظفين من التقارير إذا تم التعامل معها من قبل قسم الموارد البشرية بدلاً من ذلك.

عرف تحالف معايير الإنسانية (CHS Alliance) **التحرش على أنه سلوكيات أو ممارسات غير مقبولة وغير مرغوب فيها ذات طبيعة جنسية تُعتبر مسيئة أو مهينة.**

تعزيز دقة البيانات وتقليل التحيزات، خطة الابلاغ المنسقة (HRS) من المنظمات توضيح ما إذا كانت الحوادث تتعلق بالموظفين أو المستفيدين من المساعدات وتحليل هذه الفئات بشكل منفصل. إلا أن تصنيف جميع الحوادث المتعلقة بالموظفين في إطار الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي كتحرش قد يؤدي إلى تضخيم بيانات التحرش ويساهم في التصنيف الخاطئ، خاصة في حالات الاستغلال. لذلك، يجب مراعاة هذا السياق عند تحليل الاتجاهات.

من أين تم الإبلاغ عن الحوادث؟

تم الإبلاغ عن حوادث تتعلق بالموظفين في 38 دولة، حيث تمثل العديد من الدول نسبة صغيرة من الحالات، غالباً ما تكون حالتين أو ثلاث فقط. ولحماية هويات الضحايا/الناجين والمشتبه بهم والمنظمات، لم يتم إجراء تحليلات مفصلة على مستوى الدول في هذا القسم لضمان السرية.

لمناطق التي شهدت أكبر عدد من الحوادث المبلّغ عنها هي:

- شرق إفريقيا: 17% من إجمالي الحالات
- جنوب آسيا: 13%
- وسط إفريقيا، أوروبا الشرقية، ميلانيزيا، وغرب آسيا: 8% لكل منها

خريطة الحوادث المبلّغ عنها

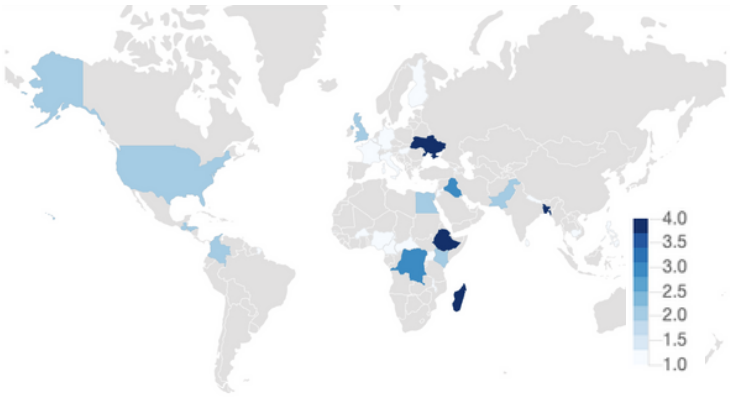

من الذي أبلغ عن الحوادث وكيف تم الإبلاغ؟

تم الإبلاغ عن معظم الحوادث مباشرة إلى **الموظفين(54%) أو نقاط الاتصال الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي** (21%)، فيما تعد **قنوات الإبلاغ عن المخالفات** (17%) آلية رئيسية أخرى.

تُظهر الاتجاهات حسب نوع الحادث ما يلي:

- **الاعتداء الجنسي:** يتم الإبلاغ عنه غالباً بشكل شخصي لأعضاء الطاقم (50% من الحالات).
- **الاستغلال الجنسي:** تُعد قنوات الإبلاغ عن المخالفات الوسيلة المفضلة، حيث يتم استخدامها في 33% من الحالات.
- **التحرش الجنسي:** يُبلغ عنه عادة إلى نقاط الاتصال الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (22%)، لكن الغالبية العظمى (58%) لا تزال تُبلغ مباشرة إلى الموظفين.

قنوات الإبلاغ المستخدمة

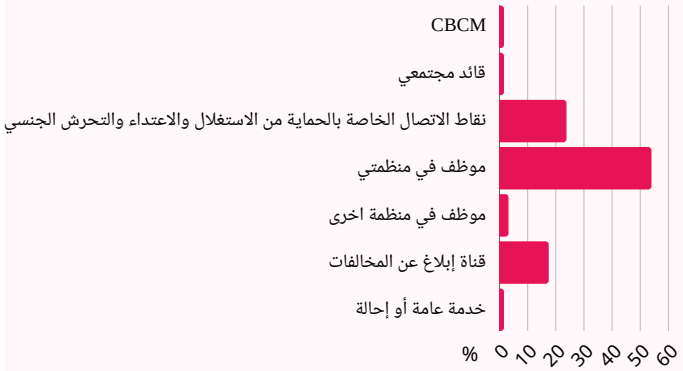

ما نوع الحوادث التي تم الإبلاغ عنها؟

من بين حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي تشمل الموظفين، **يمثل التحرش الجنسي 87% من الحالات، بينما يشكل كل من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي 9% لكل منهما**. وفي 1% من الحالات، لم يُعرف نوع الحادث. معظم الحوادث تضمنت نوعًا واحدًا من المخالفات، حيث تم الإبلاغ عن حالة واحدة كانت تجمع بين الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

د تعكس النسبة العالية لحالات التحرش الممارسات التنظيمية التي يتم فيها تصنيف جميع حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك حالات الاغتصاب، بشكل عام على أنها تحرش.

نوع الحوادث

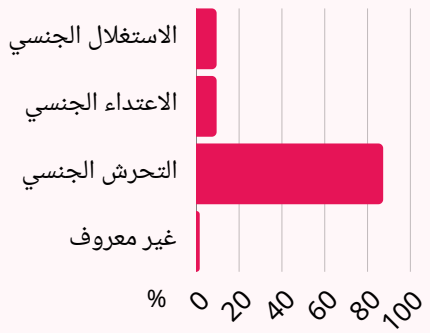

! يحد هذا التصنيف غير الدقيق من الفهم الكامل لديناميكيات الاستغلال والتحرش والاعتداء الجنسي في بيئة العمل، مما يبرز أهمية تبني المنظمات لتعريفات أكثر وضوحًا وتحديدًا. إن تحسين هذه التصنيفات سيساهم في تعزيز تحليل الاتجاهات وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية للوقاية والاستجابة.

من كانوا الضحايا/الناجين؟

شكل النساء الغالبية العظمى من الضحايا/الناجيات (90%)، بينما يمثل الذكور 8%. **وتشير نسبة صغيرة (2.8%) من الناجيات إلى فتيات دون 18 عامًا**، وهو ما قد يشير إما إلى تصنيف غير دقيق، حيث تم تسجيل عضو من المجتمع بشكل خاطئ كموظف، إذ أن تجنيد الأطفال يعد انتهاكًا خطيرًا لقوانين العمل وحماية الأطفال.

في 3% من الحالات، لم يتم تحديد هوية الضحية/الناجي.

بالنسبة للضحايا/الناجين من الذكور، فإن معظم الحوادث كانت تتعلق بالتحرش الجنسي، لكن 33% منها كانت حالات استغلال جنسي، و16% تتعلق بالاعتداء الجنسي.

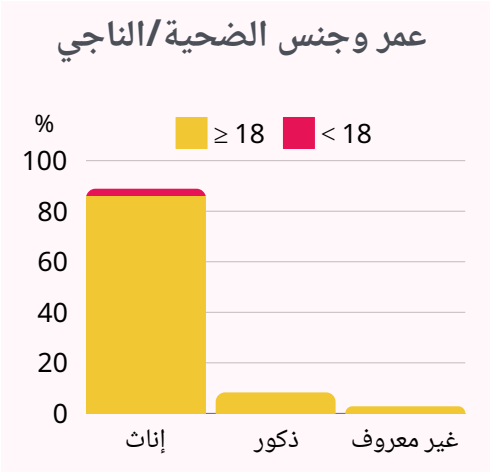

من كانوا الجناة المزعومون؟

تتعلق حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بالموظفين عبر جميع المستويات الهيكلية داخل المنظمات. التوزيع كالتالي:

- **موظفو الميدان:** 32% من الحوادث
- **الإدارة الوسطى:** 28% من الحوادث
- **لإدارة العليا:** 11% من الحوادث (ارتفعت من 6% في التقرير الأخير)

تُبرز هذه الأرقام أن مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي منتشرة وليست مقتصرة على فئة معينة. إن تورط موظفي الميدان والإدارة الوسطى يعكس التحديات العميقة في التنظيمات، بينما يشير ارتفاع الحالات في المستويات الإدارة العليا إلى فجوات في القيادة والمساءلة. هناك حاجة إلى إجراءات شاملة لمعالجة المخاطر على كل مستوى، وضمان المساءلة، وتعزيز ثقافة تنظيمية أكثر أمانًا.

2 من كل 5 من الجناة المزعومين هم المدراء

وهم موظفون دوليون في 17% من الحوادث

بالإضافة إلى ذلك، يشكل الموظفون **الدوليين** 17% من الجناة المزعومين، وهي نسبة ملحوظة بالنظر إلى تمثيلهم الأصغر في القوى العاملة، بينما يُتهم الموظفون **المحليون** في 72% من الحوادث، مما يسلط الضوء على القضايا النظامية التي تتطلب تدخلات مستهدفة.

ماذا كانت نتائج الحوادث؟

تم التحقيق في ما يقرب من نصف الحوادث (43%)، وتم إثباتها، في حين **تم نفي 13% منها**، مما يعكس تقدمًا في إجراء التحقيقات، وهو تحسن مقارنة بالتقرير السابق حيث كانت 28% من الحوادث لم تُحقق فيها. كما أن **16% من الحالات ما زالت مفتوحة**، وهو ما يرجح تعقيد العمليات الإدارية وطول الإجراءات المتعلقة بمعالجة هذه القضايا.

11% من الحوادث كانت غير محسومة، مما يبرز التحديات في جمع الأدلة الكافية، لا سيما في الحالات التي يتداخل فيها مدونات السلوك التنظيمية مع القوانين الوطنية للعمل.

تشير هذه الأرقام إلى تحقيق تقدم، لكنها تؤكد الحاجة إلى مواصلة تحسين سرعة وفعالية التحقيقات، وتقديم دعم أفضل للأطراف المعنية بهذه العمليات.

حالة الادعاء

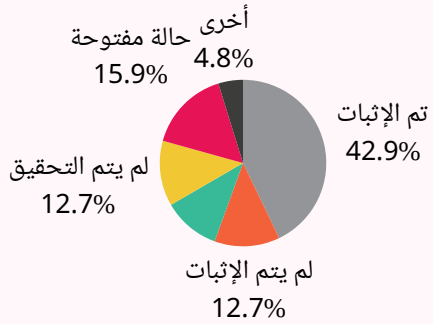

تم اتخاذ إجراءات تأديبية في 48% من الحوادث، وشملت النتائج ما يلي:

- **الفصل: 20%**
- **التحذير: 14%**
- **عقوبة أخرى: 9%**
- **عدم التجديد: 6%**

وتتوافق هذه الأرقام مع التقرير السابق في 3% من الحالات، استقال الجناة المزعومون قبل بدء التحقيقات.

تشمل الأسباب الرئيسية لعدم اتخاذ إجراءات في حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ما يلي:

إجراءات الاستجابة التي تم اتخاذها

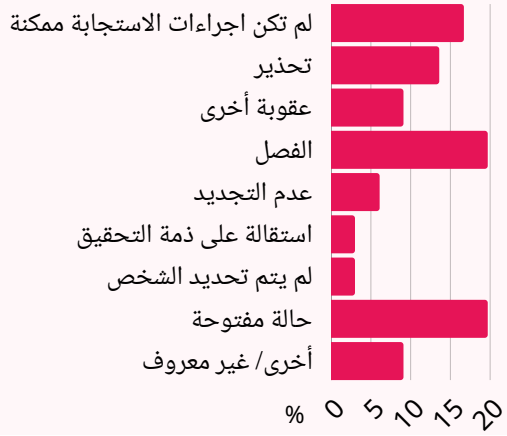

- **عدم موافقة الضحايا/الناجين (33%)**: غالبًا ما يمتنع الضحايا عن تقديم الموافقة بسبب الخوف من الانتقام، أو انعدام الثقة، أو المخاوف بشأن السرية. يتطلب التغلب على هذه الحواجز بناء الثقة، وضمان السرية، وتدريب المحققين على استخدام نهج يركز على الضحية/الناجي. دون ذلك، سوف يبقى الضحايا/الناجين صامتين، ولا يتم معاقبة الجناة.
- **عدم الاختصاص أو السلطة (33%)**: تتضمن العديد من الحالات شركاء أو جهات خارجية، مما يبرز الحاجة إلى وضع معايير واضحة للحماية وأطر للمساءلة عند العمل مع أطراف ثالثة.
- **عدم كفاية المعلومات (17%)**: يؤدي غياب التفاصيل اللازمة إلى عرقلة التحقيقات. يُعد تدريب الموظفين على جمع المعلومات بطريقة تركز على الضحايا/الناجين أمرًا بالغ الأهمية لتقييم الادعاءات بشكل صحيح.

إجراءات الاستجابة التى تم اتخاذها حسب الملف الشخصي للجاني المزعوم

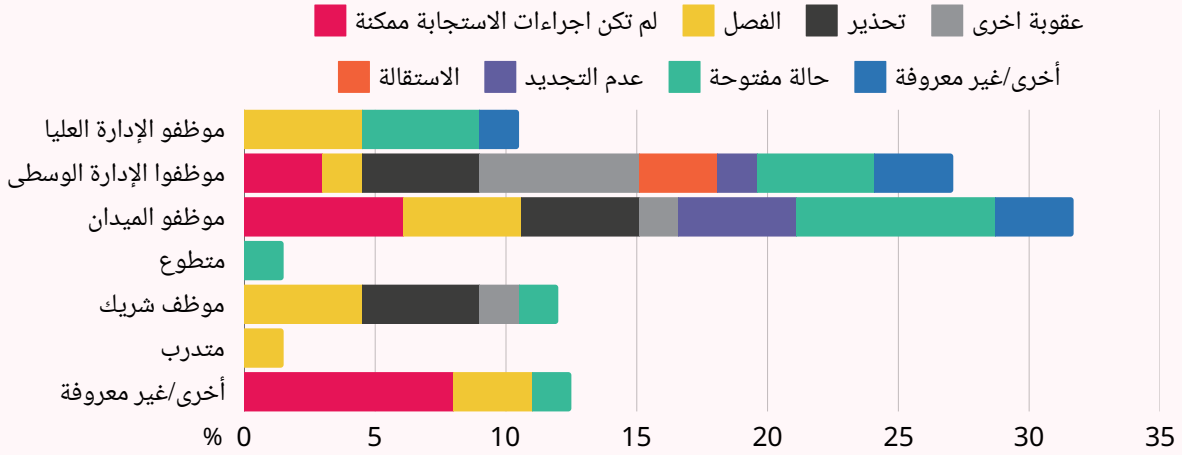

يوضح الرسم البياني أعلاه إجراءات الاستجابة التى تم اتخاذها حسب الملف الشخصي للجاني المزعوم

- **المدراء المتوسطين:** الأقل عرضة للفصل (5%)، بينما تُعد التحذيرات (17%) والعقوبات الأخرى (23%) أكثر الإجراءات شيوعًا.
- **كبار المديرين:** معدل الفصل أعلى (43%)، لكن 43% من القضايا لا تزال مفتوحة، و14% أدت إلى فرض عقوبات أخرى.
- **الموظفين الميدانيين:** أعلى نسبة من الحالات التي لم يُتخذ فيها أي إجراء (19%). ومن بين الحالات التي تم حلها، أسفرت 14% عن الفصل، و14% عن عدم تجديد العقود، و14% عن توجيه تحذيرات.

ما هي المساعدة التى تم تقديمها؟

تكشف الاتجاهات عن وجود فجوات كبيرة في توفير الدعم الكافي للضحايا/الناجين من الموظفين:

- **42% منهم لم يطلبوا المساعدة.** قد يفسر هذا الاتجاه ضعف السرية، وفقدان الثقة، والخوف من الوصمة أو الانتقام، والخدمات التي لا تركز على الضحية/الناجي.
- ومع ذلك، **حصل 45% من الضحايا/الناجين على دعم نفسي واجتماعي.**
- حصل 6% منهم على **مساعدة قانونية**، مما يكشف عن فجوة في الدعم المؤسسي لتوفير تدابير شاملة تتجاوز الرعاية النفسية الأساسية.
- يُظهر التقرير أن 1% فقط من الحوادث التي تشمل **الموظفين لم تتوفر لها المساعدة**، وهو ما يشير إلى تباين كبير مقارنة بـ 30% من الحالات التي تشمل أعضاء المجتمع حيث لم تتوفر أي مساعدة.

تُبرز هذه النتائج الحاجة إلى تحسين الثقة في أنظمة الدعم وتوسيع الوصول إلى المساعدة القانونية وغيرها من التدابير التعويضية للضحايا/الناجين من الموظفين. وهذا يُعد جزءًا من واجب الرعاية الذي تتحمله المنظمات تجاه موظفيها.

ما هي الاجراءات التصحيحية التى تم اتخاذها؟

عالجت المنظمات الحوادث من خلال تدريب الموظفين في 41% من الحالات واستراتيجيات التخفيف من مخاطر الموارد البشرية في 24%، مما يُظهر جهودًا إيجابية للحد من المخاطر. وتم تطبيق الإجراءات التصحيحية بشكل أكثر اتساقًا على الحوادث التي تشمل الموظفين مقارنة بتلك التي تشمل أعضاء المجتمع.

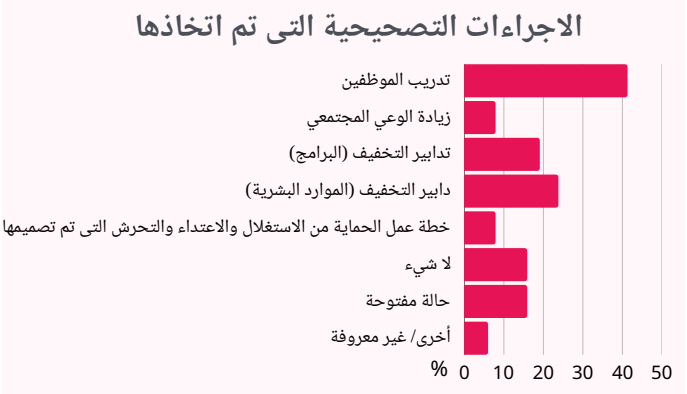

تتطابق النتائج في هذا التقرير تقريبًا مع التقرير السابق، مما يبرز القضايا الثقافية المستمرة داخل المنظمات.

تؤكد هذه الاتجاهات على الحاجة إلى تغيير تنظيمي مستمر، وتعزيز إجراءات التحقيق، وإنشاء أطر محاسبية قوية لمعالجة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من جذوره. من خلال مراقبة الاتجاهات في الحوادث، و شخصية المعتدين، وتدابير الدعم، وقنوات الإبلاغ، يمكن للمنظمات تحديد الفجوات، وتحسين ثقافتها، وخلق بيئات عمل أكثر أمانًا ومحاسبة.

التوصيات

تغيير ثقافة المنظمة يتضمن تحويل القيم والسلوكيات والمعايير لخلق بيئة أكثر أمانًا وشمولية ومساءلة. يوضح هذا القسم الخطوات القابلة للتنفيذ لبدء واستدامة هذا التغيير، مع التركيز على معالجة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وتعزيز الاحترام والمساءلة ورفض السلوكيات غير المقبولة.

1. **التزام القيادة:** يجب أن تُظهر القيادة على جميع المستويات التزامًا واضحًا ومستدامًا بمعالجة قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. يتعين على الإدارة العليا اتخاذ خطوات استباقية للاعتراف بهذه القضايا باعتبارها مشكلة متفشية، ودمجها ضمن الأولويات الأساسية للمنظمة، وضمان التعامل معها عبر جميع مستويات العمل المؤسسي.
2. **إجراء مراجعة شاملة للثقافة المؤسسية:** قم بإجراء تقييم شامل للمنظمة لفهم الوضع الحالي للثقافة السائدة، بما في ذلك جمع ملاحظات الموظفين حول تصوراتهم للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ومراجعة السياسات القائمة، وتحديد العقبات التي تحول دون الإبلاغ عن المخالفات ومعالجتها. يضمن إشراك الموظفين في هذه العملية أن يعكس التقييم الديناميكيات الثقافية الأوسع داخل المؤسسة.
3. **الاستثمار في التدريب وبناء القدرات:** وضع برنامج تدريبي شامل يزوّد الموظفين بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعرف على حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ومنعها، والاستجابة لها. يجب أن يركز التدريب على فهم ديناميكيات القوة، والتحيزات، وقنوات الإبلاغ الفعّالة.
4. **تعزيز آليات الإبلاغ الآمن:** تطوير أو تحسين أنظمة الإبلاغ التي تتميز بسهولة الوصول والسرية والموثوقية، بحيث تكون متاحة لجميع الموظفين ومُعلنة بوضوح. يهدف ذلك إلى ضمان شعور من يتعرضون أو يشهدون حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بالثقة في استخدامها.
5. **تشجيع ثقافة الإبلاغ:** تعزيز بيئة يشعر فيها الموظفون بالراحة لطرح المخاوف دون رهبة من الانتقام. يجب على القيادة أن تكون قدوة من خلال إظهار انفتاحها على الملاحظات وحماية الأفراد الذين يتحدثون علنًا عن المخاوف.
6. **تبني نهج يركز على الضحايا/الناجين:** تقديم الدعم المناسب للضحايا/الناجين من خلال خدمات مخصصة تحترم احتياجاتهم، بما في ذلك الدعم النفسي والمساعدة القانونية وغيرها من الموارد. يجب أن تعطي هذه العملية الأولوية لسلامتهم ورفاههم، مع تمكينهم من استكشاف خياراتهم وفق وتيرتهم الخاصة. كما ينبغي السعي للحصول على آراء وملاحظات الناجين بشكل طوعي بعد الحوادث لتحسين عمليات الدعم والاستجابة بشكل مستمر يعكس تجاربهم واحتياجاتهم.
7. **ضمان المساءلة على جميع المستويات:** وضع سياسات وإجراءات واضحة لمحاسبة الموظفين على السلوكيات المرتبطة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. يشمل ذلك تطوير عمليات شفافة للتعامل مع الانتهاكات، والتأكد من أن المساءلة تشمل جميع مستويات المنظمة، بما في ذلك القيادات العليا.
8. **رصد التقدم وإجراء التعديلات:** تحسين الاستراتيجيات ومعالجة التحديات من خلال مراقبة فعالية مبادرات تغيير الثقافة بانتظام، وذلك عبر الاستبيانات المجهولة، وآليات التعليقات والأراء، والتقييمات المؤسسية.
9. **الاستعانة بالرقابة الخارجية:** إشراك مقيمين خارجيين لتقييم جهود المنظمة في معالجة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وتعزيز الثقافة الإيجابية. يمكن أن توفر المراجعات المستقلة رؤى قيمة وتضمن أن تكون العمليات الداخلية عادلة وغير متحيزة وشفافة.

المصادر الأساسية:

- مجموعة من الممارسات الواعدة في تغيير الثقافة التنظيمية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / مجموعة التنسيق الإنسانية UNHCR / IASC
- موارد تحالف ميثاق المعايير الإنسانية حول الثقافة التنظيمية وإدارة الأشخاص

III. التحديات و الدروس المستفادة

وقد حدد المشاركون في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) التحديات الرئيسية والدروس المستفادة في إدارة حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH)؛ وتلخص القائمة التالية هذه القضايا المتكررة وتعرض الاستراتيجيات الفعالة.

التحديات

- **التحديات المتعلقة بالادعاءات المعقدة:** العديد من التقارير تأتي من شهود ثانويين، مما يجعل التقييمات صعبة ويؤدي إلى إطالة التحقيقات، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف الوعي بالاستغلال والتحرش الجنسي وتردد الأفراد في الإبلاغ.
- **لمخاطر الأمنية وديناميكيات المجتمع:** غالباً ما تعيق التحقيقات التهديدات المتعلقة بالسرية والمخاطر الأمنية، مما قد يثني المجتمع عن التعاون.
- **العرقلة والفساد:** غالباً ما يواجه المبلغون من المعلومات تهديدات، وقد تم تسجيل حالات تم فيها التلاعب بالموظفين لإخفاء الأدلة. علاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن حوادث حاول فيها الجناة تضليل لجان التحقيق بأدلة زائفة، في حين قد يتراجع الشهود عن المشاركة خوفاً من العواقب داخل مجتمعاتهم.
- **الفروق الثقافية وحساسيتها والسياق:** إجراء التحقيقات في بيئات ثقافية متنوعة وحساسة يتطلب معالجة دقيقة لاحترام الأعراف المحلية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر المخاوف المرتبطة بالإساءات التاريخية على القضايا الحالية، مما يعقد بناء الثقة والمشاركة المجتمعية.
- **المشاكل المتعلقة بالتنسيق القانوني:** تواجه المنظمات صعوبة في تنسيق عمليات التحقيق الداخلية مع النظام القضائي الرسمي. هذا التفاوت قد يسبب مشاكل في ضمان معالجة الأدلة بشكل صحيح واحترام حقوق جميع الأطراف خلال سير التحقيق.

الدروس المستفادة

- **التفاعل مع قادة المجتمع:** في بعض الحالات، كان التفاعل مع قادة المجتمع مفيدًا في خلق بيئة تشجع على الإبلاغ، مما ساهم في إدارة فعالة لحوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- **لإبلاغ في الوقت المناسب والإرشاد:** الإبلاغ السريع عن الحوادث يعزز فعالية الاستجابة.
- **تحسين الاستعداد للمقاولين من الأطراف الثالثة:** الإبلاغ السريع عن الحوادث يعزز فعالية الاستجابة.
- **إرشادات الحماية للأفراد المتعاونين:** من الضروري وضع إرشادات شاملة لدمج ممارسات الحماية في اتفاقيات التدريب مع المقاولين أو الشركاء، وذلك لضمان استعداد جميع الشركاء للتعامل بفعالية مع حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- **التنسيق القانوني والتمكين القانوني للمجتمعات:** يعد تنسيق المتطلبات القانونية مع العمليات الإدارية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التحقيقات بسلاسة، بالإضافة إلى تعزيز الوعي القانوني داخل المجتمعات لضمان جمع الأدلة بشكل آمن وفعّال.
- **الدعم المركز حول الضحية/الناجي:** إن تقديم رعاية مليئة بالتعاطف للضحايا/الناجين أمر حاسم لتمكينهم خلال عملية التحقيق، مما يبرز أهمية النهج المركز حول الضحية/الناجية في جعل التحقيقات ناجحة.